



(هاني الشمري)

كتلة الأغلبية خلال اجتماعها بديوان السعدون مساء أول من امس

عقدت اجتماعاً بديوان السعدون ناقشت خلاله قرار الحكومة إحالة الدوائر الانتخابية إلى المحكمة الدستورية

الأغلبية تصدر بياناً يحدد خطواتها للمرحلة المقبلة والحلول المقترحة

المطالب سترتفع والسقف لن يقف عند الدوائر فقط طالما ان هذا التحالف الذي تم بين اقطاب الفساد سيقتضي على كل شيء ما لم نتصد ونقول لكل الشعب الكويتي ان اليوم هو الموقف للدفاع عن الدستور، متمنيا ان تكون هناك جبهة وطنية للحفاظ على الدستور تضم كل محب لهذا الوطن ومدافع عن الدستور.

من جانبه اوضح النائب محمد هايف انه لا يوجد أي خلاف على النزول الى الشارع ولكن الخلاف هو على المسيرات والمظاهرات. وقال هايف في تصريح صحافي عقب الاجتماع سنشارك في التجمعات ولا نجد فيها أي خلاف، أما المظاهرات والمسيرات فنحن لسنا معها، واما التجمع في ساحة اليراع فهو يختلف، والحشد الذي يعبر عن رأي اهل الكويت فلا خلاف فيه.

وبين ان الكثير من اهل العلم اوضحوا انه لا يوجد خلاف في النزول الى الشارع لمعالجة المشاكل، وبعد ان تم ارقام القضاء في الصراع فليس امام اهل الكويت الا النزول الى الشارع للتعبير عن رأيهم، مشيراً الى ان المتظمن اتروا تأجيل التجمع الى بعد رمضان حتى لا تشغل الناس عن العبادة في رمضان.

● **سلطان العبدان - عبدالله الباول**



الصيفي الصيفي ومحمد الخليفة وأسامة المناور وأحمد السعدون وعبد الرحمن العنجري ود.محمد الهطلاني

قيمة المناقصات وواحد منهم يقول لو اعضاء التأسيس عرفوا ان الأمور ستسير بهذا الشكل ما عملوا الدستور ويحاولون توصيل رسائل عن طريق الإعلام الفاسد باننا نهمنا مصححتنا فقط ولو كنا نحن امام معركة سياسية تاريخية ولا ندعو الى فزعة لقبيلة بل فزعة للدستور وضمانات الحرية والكرامة والعزرة محفوظة في الدستور.

وقال ان هناك 5 مليارات دينار سرتت وقت الاحتلال ونهبت هبنا منثورا واقتطاب الفساد يطالعون

في 8/2 وقيلت وهل جزء الاحسان الا الاحسان هل يعنى تحريض السلطة على حقوق الشعب؟ بعد الله سبحانه وتعالى ويريدون ان ينقضوا عليها وهي الدستور، نحن امام معركة سياسية تاريخية ولكن لا يمكن ان نكون شهود زور ونطالب القوي السياسية ونقول اليوم هو الموقف.

وكشف عن وجود رسالة سبته لتفتيت المجتمع بين المناطق الداخلية والخارجية ويقولون هناك انقضا من قبل ابنا

محاولة تنفذها السلطة ورؤوس الفساد وثقوا وانظروا من يساعد على هذه الهجمة ضد الدستور بحل مجلس 2012 والذهاب الى الدستورية من خلال كلمة حق يراد بها باطل، واقول حق من دفع دمه من اجل بقاء البلد وانظروا الى رؤوس الفساد الذين انقضوا على مقدرات البلد ونهب الاموال العامة واليوم هي معركة الدستور وهي معركة حقيقة والسلطة تحالفت مع اقطاب الفساد ضد الشعب الكويتي الذي دفع دمه وحرته ثمنا للبقاء وهو من كان له موقف



خالد الطاحوس ومسلم البراك ود.عبدالله الطريجي ومحمد الدلال

وبين المناور ان الشعوب العربية تقدم المصالح لانتزاع حقوقها ونحن لن نقبل ان نكون اقل من الشعوب العربية ولن نقبل بان تنتزع الحكومة حنفا.

من جانبه بين النائب مسلم البراك ان الأغلبية اجتمعت مع مراعاة ظروف رمضان ووجود بعض النواب في المعرة ولدينا اجتماع آخر الساعة 9 اليوم للانتقاء من صياغة البيان ونمر بطرف صعبة كاشفا عن ان هناك نية لإعلان عن انشاء الجبهة الوطنية لحماية الدستور لان هناك

اعلنت كتلة الأغلبية في أول اجتماع لها بعد إعلان الحكومة عن نيتها بإحالة قانون الدوائر للمحكمة الدستورية، عن بيان سيتم الإعلان عنه اليوم (امس) من ديوان النائب احمد السعدون، مصادر من الأغلبية اوضحت للانباء ان البيان سيضمن الخطوات والحلول في المرحلة المقبلة للخروج من الازمة بنظرة الأغلبية، وسيضمن البيان أيضا موقف الأغلبية اذا استمرت الحكومة باتجاه تعديل الدوائر بحجة العدالة، وقالت المصادر ان حجة عدالة الدوائر هي كلمة حق يراد بها باطل لا تقوت على الشعب الكويتي.

وبينت المصادر ان الأغلبية وجهت رسالة شديدة للحكومة بضرورة عدم الاتجاه للمحكمة الدستورية والاسيكون الرد قاسيا، وعقب الاجتماع الذي عقده الكتلة مساء امس الاول بديوان السعدون قال عضو مجلس 2012 الميثل النائب أسامة المناور لاسلاف كالعادة حكومة الكويت اعنى الله بصيرتها وتصرفت بعدم حكمة وعقلانية وهي لا تقرا الواقع الكويتي ولا الاقليمي وتحاول ان تنتزع حقا اصلا للشعب الكويتي بإحالة الطلب الى الدستورية، وهي تصنع المشكلة وتبحث لها عن حل، معتبرا ان الحديث عن طلب اعلان القانون كلمة حق اريد بها باطل.

تصريح السعدون في «تويتز»

أصدر رئيس مجلس 2012 الميثل أحمد السعدون تصريحاً مطولاً في موقع التواصل الاجتماعي «تويتز» جاء كالتالي:

إذا كان الحراك الشبابي والشعبي الذي بلغت تجمعاته ذروتها في ساحة اليراع حين وصلت الأعداد إلى عشرات الألوف في أواخر عام 2011 بعد أن أخذ الشباب والشعب زمام المبادرة باعتبار الأمة مصدر السلطات بعد أن عجز المجلس عن تحقيق الأغلبية الدستورية لإعلان عدم التعاون مع رئيس الوزراء، وإذا كان هذا الحراك قد طالب برحيل رئيس الوزراء الأسبق فرحل، وطالب بإسقاط مجلس 2009 فسقط، وإذا كانت المطالبات قد أعلنت جلية بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بتاريخ 2012/6/20 بالكف عن إقحام السلطة القضائية، وإلى عدم التفرد بالمسار بالدوائر الانتخابية إلى بحق التصويت بأي وسيلة كانت إلا من خلال مجلس الأمة القادم صاحب الحق الاصيل في التشريع، وإذا كان الموقف قد أعلن حاسماً برفض استمرار مجلس 2009 اسقط، ثم أسقطه الشعب فعلياً بعد ذلك مرة أخرى عندما وصلت الرسالة صريحة وواضحة لأعضاء مجلس 2009 فلم يحضر منهم للجلسة التي دعي إليها يوم الثلاثاء 2012/8/7 إلا أقل من عدد اصابع اليد الواحدة، إذا كان كل ذلك قد وقع فانه على الرغم من كل ذلك خرج علينا وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وهو يتحدث بأسلوب ذكرنا فيه ببعض وزراء إعلام الأنظمة الفرديّة، وخاصة ذلك الوزير الذي اشتهر بمحاولات خداع مشاهديه منكم وتعميقه بأباطيله، والذي أصبح محل تندر للناس حتى يومنا هذا، لأن الناس كانت تعلم بخداعه وأباطيله، وتحدث وزير الإعلام وكان الحكومة تتجه إلى تحقيق ما تسعى إليه تحالفات قوى الفساد والافساد والأطراف المعادية للنظام الدستوري من انقلاب ثالث على الدستور، وذلك من خلال إيقاع الحكومة على مجلس 2009 الذي أسقط شعبياً وسقط فعلياً بعد أن تبرأ منه أعضاؤه بعدم حضور جلساته وإيقام الحكومة للسلطة القضائية في موضوع عرضه وزير الإعلام أورد فيما يلي مما نشر في جريدة الجريدة العدد 1696 هذا اليوم الجمعة 22 من رمضان 1433هـ الموافق 10 من أغسطس 2012 بقوله:

وانسجاماً مع ما انتهت إليه اللجنة القانونية التي كلفها مجلس الوزراء بحث ملف «الدوائر»، أعلن عبدالله إحالة الحكومة قانون الدوائر الخمس إلى المحكمة الدستورية، مضيفاً أن مجلس الوزراء قرر تكليف «القوى» إعداد الطعن في هذا القانون، وتقديمه إلى «الدستورية» قبل نهاية الأسبوع المقبل.

وأضاف العبدالله ان قرار الحكومة «جاء بعد إجماع كل الفقهاء والخبراء الدستوريين على عدم دستورية النظام الانتخابي الحالي»، مبيناً أنها



عبد الرحمن العنجري ود.محمد الهطلاني ونائب المراد وعبد اللطيف العميري ود.محمد المطر



إعلان عن دعوة تأهيل الشركات والمؤسسات للمناقصات الخاصة بأعمال الترميم والديكور والصيانة لعدد من مبانى الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية

تعلن الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية عن رغبتها في تأهيل شركات للمناقصات الخاصة بأعمال الترميم والديكور والصيانة لعدد من مبانى الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، فعلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال والتي ترغب في الاشتراك في التأهيل الحصول على كراسة التأهيل للمناقصات من مقر الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الواقع في جنوب السرة / منطقتة الوزارات، الدور الثالث، مراقبة الشؤون المالية وذلك أثناء مواعيد العمل الرسمية لتقديم المستندات و الوثائق المطلوبة وذلك اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2012/08/12م مقابل رسم مقداره (50 د.ك) لا يرد وعلى أن يقدم التأهيل لمراقبة الشؤون الهندسية بالدور الثاني بمبنى الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية قبل الساعة الواحدة ظهراً من يوم الأحد الموافق 2012 /09/02 م .

- فعلى من يرغب في الحصول على كراسة التأهيل يرجى اصطحاب المستندات الآتية :
- صورة من شهادة الترخيص التجاري .
- صورة من شهادة السجل التجاري .
- صورة من شهادة القيد في غرفة تجارة وصناعة الكويت .

والله ولي التوفيق ،،،

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية

التاريخ علينا ألا ننسى أن الأطراف المعادية للنظام الدستوري والتي يزعمها ما نصت عليه المادة 6 من الدستور من أن نظام الحكم في الكويت ديموقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، لم تتوقف عن محاولات الانقضاض على الدستور وتفرغته من محتواه منذ صدوره حيث تمكنت في المجلس الأول (1963) من المساس ببعض المكتسبات الشعبية من خلال تمرير بعض القوانين مما دفع ببعض أعضاء المجلس إلى الاستقالة احتجاجاً على التعدي على هذه المكتسبات وفي انتخابات 25 من يناير 1967 قامت بتزوير إرادة الأمة ما أدى إلى إعلان عدد من أعضاء المجلس الذين أعلن فوزهم استقالتهم احتجاجاً على تزوير الانتخابات وفي 29 من أغسطس 1976 وقع الانقلاب على الدستور من خلال تعليق بعض مواد وقف الحياة النيابية ولم يعد للأمة (وهي مصدر السلطات جميعاً) أي دور، وفي سنة 1982 بعد انتخابات مجلس الأمة لسنة 1981 تصدى الشعب الكويتي وواجه مقترحات تنقيح الدستور والتي كان الغرض منها اغتصاب سيادة الأمة وسلطتها وتحويل مجلس الأمة إلى مجلس استشاري إلى أن تم سحب تلك المقترحات بعد أن أيقنت هذه الأطراف بفشل تحقيق مآربها وفي 3 من يوليو 1986 وقع الانقلاب الثاني على الدستور من خلال تعليق المواد ذاتها التي علقت سنة 1976 وتم إيقاف الحياة النيابية وفي سنة 1990 جاء بالمجلس الوطني المسخ بدعوة وتشجيع بل بتخريض وضغط من عرابيه وبعد تحرير الكويت بفضل الله من الاحتلال العراقي الصدامي البعثي البغيض دعي المجلس الوطني المسخ للاجتماع وذلك خلافاً لما ورد في قرارات المؤتمر الشعبي الذي عقد في جدة في الفترة من 13 إلى 15 من أكتوبر 1990 من التزام بدستور 1962 ولكن مجلس الأمة الذي أجريت انتخاباته في أكتوبر 1992 مارس سلطته الدستورية ورفض جميع المراسيم بقوانين التي سبق أن صدرت في شأن المجلس الوطني المسخ ولم يقر أي منها وبذلك زال باثر رجعي ما كان لهذه المراسيم بقوانين من قوة القانون. وإذا كانت قوى الفساد والافساد والأطراف المعادية للنظام الدستوري التي أزعجها الكثير من إجراءات محاربة الفساد، وخاصة ما توصلت إليه لجان التحقيق في الإبداعات والتحويلات وسرقة الديزل وعقد شل تعتقد أنها قادرة على كسر إرادة الأمة وقهرها بمعاونة الحكومة فإننا نذكرها بأن التاريخ لم يسجرها أن إرادة الشعوب كسرت أو قهرت والشعب الكويتي ليس استثناء، وستنتصر إرادته بساحته ساحة الإرادة عندما يجلجل صوت الأمة بأنن الله عالياً داعياً جابر المبارك إلى الرحيل كما رحل من قبله.

(نظام الحكم في الكويت ديموقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً...)